الصهيونية في بيع الاراضي كما قال عبد القادر ياسين في الطليعة .

ان عبد القادر ياسين الذي ناقض ما سبق وكتبه في العام ١٩٧٢ ، لم يكن امينا مع التاريخ ايضا اذ حاول النيل من حركة القوميين العرب عند حديثه عن احتضان الادارة المصرية لها وعن ان الاجهزة الرسمية وبكافة اجهزة الامن المصرية ظلت تحتضن حركة القوميين العرب منذ وفدت الى القطاع في اواخر العام ١٩٥٧ وحتى وقوع نكسة ١٩٦٧ اضافة الى وقائع اخرى نشرها هنا وهناك ادعاءه وقائع تاريخية ونفيه لوقائع اخرى ، متناسيا انه لم يكن يمسك بين يديه لسان الميزان الذي يحرك التاريخ . وبشأن الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ ، المليئة بالادعاء والتزوير ، لا بد من ايضاح ما يلي :

ان حركة القوميين العرب وبرغم انها كانت جزءا منظما من التيار الناصري الذي قاد الحركة الوطنية العربية طيلة عقد من الزمن ، فانها لم تفقد استقلاليتها التنظيمية ، بل على العكس من ذلك فان تطورها قد اتخذ اتجاها متعاكسا نسبيا للتطور الذي سارت عليه الناصرية كمؤسسات وكنظام ، الامر الذي ادخل العلاقة بينهما في عدة مآزق سياسية انتهت بالطلاق الكامل بعد ١٩٦٧ وكانت تعبيرا عن طبيعة تطورهما واختلاف نظراتهما تجاه الامور ؛ فمن الصدام الصعب مع الاجهزة الرسمية المصرية في اليمن عام ١٩٦٦ بشأن دمج الجبهة القومية بتحالف السلاطين والسياسيين التقليديين ممثلا بجبهة تحرير الجنوب الى صدام الحركة بفرعها الفلسطيني وبالتحديد في قطاع غزة مع الاجهزة الرسمية المصرية التي كانت مع ما سمي بعقد مصالحة وطنية في قطاع غزة وذوبان كافة القوى السياسية في منظمة التحرير التي كانت تحظى بدعم ومباركة الاجهزة المصرية . وعبد القادر ياسين يعرف بأمر مؤتمر المصالحة الذي عقد في ١٩٦٦ والذي عقد تحت دعوة الجميع كي « يتخلوا عن حزبيتهم والانصهار في منظمة التحرير » كما دعا الحاكم الاداري العام حينذاك اللواء العجرودي في خطبته التي القاها في افتتاح المؤتمر المذكور .

ويعرف عبد القادر ان ممثلي (كل) الاحزاب قد القوا خطبا في ذلك المهرجان اعلنوا موافقتهم على حل احزابهم ، الا مندوب حركة القوميين العرب والذي كان آخر الخطباء ، وأكد تمسكه بالقضايا السياسية التي كانت الحركة قد تبنتها وطرحتها للشارع الغزاوي كتصور للكيفية التي يجب ان تكون عليها منظمة التحرير الفلسطينية ، واعلن في نفس الوقت قرار الحركة بعدم حل نفسها وادان اولئك الذين حلوا أحزابهم « لان من هو أمين لمبادئه لا يتنازل عنها وعن أدواتها التنظيمية ». ان عبد القادر ياسين يعرف ان الحاكم الاداري العام عندما فشل بايقاف الخطيب ، عن الكلام بسبب موقف الحضور ، انسحب واكمل الخطيب كلمته .

وعندما جرت انتخابات التنظيم الشعبي كانت حركة القوميين وحلفاؤها السياسيون هي في مقابل تحالف (كل) القوى التي سبق لها ان حلت نفسها والتي كانت ملتقية في موقفها من منظمة التحرير مع موقف الادارة المصرية والذي سبق الاشارة اليه ، ولعل في موقف الادارة المعادي لمرشحي القوميين العرب اثرا يذكر في مزيد من الالتفاف الجماهيري حولهم . واذا كانت « حدود علم » عبد القادر ياسين ان احدا من اعضاء اللجنة التنفيذية لم يترشح في تلك الانتخابات ، فان « حدود علم » عبد القادر ياسين ليست هي حدود العالم وعضو اللجنة التنفيذية المعني هو الدكتور حيدر عبد الشافي ومنافسه الناجح كان « يونس الجرو » المحامي المتخرج حديثا الذي كان يعمل موظفا في ادارة الشؤون القانونية بالمجلس التشريعي الذي كان يشغل رئاسته الدكتور عبد الشافي حتى تم تعيينه في اللجنة التنفيذية. ويونس الجرو ما زال حتى الان يقبع في السجن ومحكوم بتهمة عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وفشل الدكتور عبد الشافي يجسد موقفا جماهيريا من القضايا التي كانت مطروحة اكثر من كونها موقفا شخصيا منه ، وهو الذي نكن له كل احترام على الصعيد الشخصي وهو الذي شغل رئاسة المجلس التشريعي في قطاع غزة مدة طويلة . ولم يترك منصبه الا بعد انتخابه عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير .

وكي يعرف عبد القادر ياسين المناخ الجماهيري